

النشرة الدورية لمرصد الكراهية

اتجاهات خطاب الكراهية والتحريض في الفضاء الرقمي السوري

نيسان – أيار 2026

محتوى النشرة:

- 1.....عن المرصد
- 1- الملخص التنفيذي1
- 1.....أبرز المؤشرات خلال الفترة المشمولة بالرصد
- 2- منهجية الرصد2
- 2.1- حدود البيانات والمنهجية3
- 3- لمحة عامة عن البيانات المرصودة3
- 3.1- توزيع الحالات حسب نوع الخطاب3
- 3.2- توزيع الحالات حسب الفئة المستهدفة4
- 3.3- توزيع الحالات حسب المنصة الرقمية4
- 3.4- توزيع الحالات حسب مستوى التفاعل4
- 3.5- توزيع الحالات حسب حجم الحسابات الناشرة للمحتوى5
- 3.6- توزيع الحالات حسب نوع الحساب5
- 3.7- الحسابات والصفحات الأكثر حضوراً ضمن الحالات المرصودة6
- 4- الأحداث والمحفزات المرتبطة بتصاعد خطاب الكراهية والتحريض6
- أولاً: التوترات المرتبطة بمحافظة السويداء والطائفة الدرزية6
- ثانياً: النقاشات المتعلقة بالعدالة الانتقالية والانتهاكات السابقة6
- ثالثاً: التطورات المرتبطة بمناطق شمال وشرق سوريا7
- رابعاً: اعتصام 17 نيسان والنقاشات السياسية العامة7
- خامساً: قضية خطف النساء وحادثة بتول علوش7
- سادساً: الكوارث والأزمات الإنسانية بوصفها محفزاً لخطاب الكراهية7
- 5- السرديات الناشئة خلال فترة الرصد8
- السردية الأولى: تحميل العلويين والدروز مسؤولية جماعية عن التهديدات الأمنية والسياسية8
- السردية الثانية: التشكيك في انتماء الأكراد وشرعية حضورهم السياسي والإداري9
- السردية الثالثة: استخدام التشهير والوصم الجندري لنزع الشرعية عن النساء المشاركات في المجال العام11
- التقاطعات بين السرديات13
- إعادة إنتاج خطاب الكراهية من خلال الخطاب المضاد13
- دلالات التقاطعية في السياق السوري13
- 6- أبرز الملاحظات والاستنتاجات14

عن المرصد

يستجيب "مرصد الكراهية" الذي يطلقه تحالف الصحفيات للحاجة الملحة لمواجهة انتشار خطاب الكراهية والسرديات التمييزية في الفضاء الرقمي السوري، بما في ذلك الخطابات القائمة على الطائفة، أو الدين، أو القومية أو النوع الاجتماعي.

ويعمل المرصد على رصد وتحليل المحتوى المنشور على وسائل التواصل الاجتماعي، مع التركيز على تتبع الاتجاهات الناشئة والسرديات المتداولة وتحولات خطاب الكراهية والتحريض في السياق السوري.

وتهدف النشرات الدورية الصادرة عن المرصد إلى توفير قراءة تحليلية للاتجاهات والأنماط المتكررة ضمن المحتوى المرصود، بما يسهم في تعزيز فهم تأثير هذه الخطابات على التماسك المجتمعي والمشاركة العامة وحقوق الإنسان.

1- الملخص التنفيذي

تستعرض هذه النشرة أبرز اتجاهات خطاب الكراهية والتحريض على وسائل التواصل الاجتماعي في سوريا خلال شهري نيسان وأيار 2025، استناداً إلى 104 حالة موثقة جرى رصدها وتحليلها من قبل فريق الرصد. وتهدف النشرة إلى تتبع الأنماط والسرديات الناشئة في المحتوى الرقمي، وفهم كيفية تفاعلها مع التطورات السياسية والأمنية والاجتماعية الجارية.

وتجدر الإشارة إلى أن هذه النشرة لا تهدف إلى تقديم تقدير إحصائي لحجم خطاب الكراهية في سوريا، وإنما إلى تحليل الاتجاهات والأنماط والسرديات الناشئة ضمن المحتوى الذي تم توثيقه خلال الفترة المشمولة بالرصد. وعليه، ينبغي التعامل مع النتائج بوصفها مؤشرات على الاتجاهات والخطابات المتداولة في المحتوى المرصود، وليس باعتبارها قياساً شاملاً أو تمثيلاً لحجم الظاهرة على المستوى الوطني.

أظهرت النتائج أن خطاب الكراهية الطائفي كان الشكل الأكثر انتشاراً بين الحالات المرصودة بواقع 40 حالة، يليه خطاب الكراهية ضد النساء بـ25 حالة، ثم خطاب الكراهية ضد المجموعات الاجتماعية المختلفة بـ19 حالة، والتحريض على العنف بـ17 حالة. كما بينت البيانات أن الجماعات الطائفية كانت الفئة الأكثر استهدافاً خلال الفترة المشمولة بالرصد، ولا سيما الطائفتين العلوية والدرزية، تلتها النساء والمجموعات العرقية.

وشكلت منصة فيسبوك الفضاء الرئيسي لتداول المحتوى المرصود، حيث استحوذت على الغالبية العظمى من الحالات الموثقة. كما أظهرت البيانات أن عدداً من المنشورات حقق مستويات مرتفعة من التفاعل، لا سيما تلك المرتبطة بالقضايا الطائفية والقومية والسياسية، ما يشير إلى استمرار قدرة هذه الموضوعات على استقطاب الجمهور وإثارة النقاشات الحادة داخل الفضاء الرقمي السوري.

أبرز المؤشرات خلال الفترة المشمولة بالرصد

- 104 حالات موثقة لخطاب الكراهية والتحريض.
- 53 حالة استهدفت جماعات طائفية، ولا سيما العلويين والدروز.
- 40 حالة تضمنت خطاب كراهية طائفيًا.
- 25 حالة استهدفت النساء.
- 17 حالة تضمنت تحريضاً على العنف.

وكشف التحليل النوعي للبيانات عن ثلاث سرديات رئيسية هيمنت على المحتوى المرصود خلال الفترة المشمولة بالتقرير. تمثلت السردية الأولى في تحميل الجماعات الطائفية، ولا سيما الطائفتين العلوية والدرزية، مسؤولية جماعية عن أحداث أو انتهاكات أو توترات سياسية وأمنية، من خلال خطاب قائم على التعميم والوصم الجماعي والتشكيك في الانتماء والولاء الوطني، واستخدام مفردات ذات طابع تحريضي أو إقصائي لنزع الشرعية عن الجماعات المستهدفة.

أما السردية الثانية فتمثلت في استهداف الأكراد عبر التشكيك في انتمائهم الوطني وربطهم بصورة جماعية بجهات سياسية أو عسكرية محددة، بما أسهم في إعادة إنتاج خطابات إقصائية ذات طابع قومي وإثني، واستخدام مصطلحات وأوصاف تهدف إلى نزع الشرعية عن مطالبهم السياسية أو وجودهم المجتمعي.

كما برزت سردية ثالثة تمثلت في استخدام التشهير والوصم الجندري لنزع الشرعية عن النساء ومشاركتهن في المجال العام. واستهدفت هذه السردية الصحفيات والناشطات والفنانات والشخصيات العامة، إضافة إلى النساء المشاركات في الأنشطة المدنية والاحتجاجات العامة، ولا سيما المشاركات في اعتصام 17 نيسان. وأظهرت البيانات أن هذا النوع من الخطاب اتخذ في العديد من الحالات طابعاً تقاطعياً جمع بين الاستهداف الجندري والاستهداف الطائفي أو القومي أو السياسي، حيث استُخدمت النساء أحياناً كوسيلة للطعن في الجماعات أو المواقف التي يُنظر إليها باعتبارهن ممثلات لها.

كما أظهرت النتائج ارتباط تصاعد خطاب الكراهية بعدد من الأحداث والتطورات السياسية والأمنية والاجتماعية، من بينها التطورات المرتبطة بمحافظة السويداء وما رافقها من دعوات تحريضية وخطابات انتقامية، والنقاشات المتعلقة بالعدالة الانتقالية والانتهاكات السابقة، والتطورات المرتبطة بمناطق شمال وشرق سوريا، إضافة إلى الجدل الذي رافق اعتصام 17 نيسان في دمشق وما نتج عنه من استهداف جندري للمشاركات في الاعتصام.

وبصورة عامة، تظهر نتائج الرصد أن الفضاء الرقمي السوري ما يزال يشهد حضوراً ملحوظاً لخطابات الكراهية والتحريض القائمة على الوصم الجماعي والتشكيك في الانتماء ونزع الشرعية عن الأفراد والجماعات. كما تكشف البيانات عن استمرار توظيف الأحداث الجارية والهويات الطائفية والإثنية والجندرية والسياسية كأدوات لإنتاج الخطابات الإقصائية والتحريضية، بما يفرض تحديات متزايدة أمام جهود التماسك المجتمعي والحوار والتعايش في سوريا.

2 - منهجية الرصد

تعتمد هذه النشرة على البيانات التي جمعها فريق رصد تحالف الصحفيات خلال الفترة الممتدة بين 1 نيسان و31 أيار 2025، من خلال متابعة المحتوى المنشور على منصات التواصل الاجتماعي المختلفة ورصد الحالات التي تتضمن مؤشرات على خطاب الكراهية، أو التحريض، أو التمييز، أو الإقصاء ضد أفراد، أو جماعات على أساس الهوية أو الانتماء أو النوع الاجتماعي أو الموقف السياسي.

وشملت عملية الرصد توثيق وتحليل المحتوى الذي تضمن:

- خطاب الكراهية.
- التحريض على العنف.
- التمييز والإقصاء.
- الخطاب القائم على النوع الاجتماعي.
- الخطاب الطائفي أو الديني أو العرقي أو المناطقي.
- الخطابات التي تتضمن التشهير أو نزع الشرعية عن الأفراد أو الجماعات.

وقد جُمعت البيانات من خلال فريق من الباحثات، حيث تم توثيق الحالات وفق استمارة رصد موحدة تتضمن مجموعة من المتغيرات الأساسية، من بينها:

- نوع خطاب الكراهية أو التحريض.
- الفئة أو الجماعة المستهدفة.
- المنصة الرقمية المستخدمة.
- نوع الحساب أو الصفحة الناشرة للمحتوى.
- مستوى التفاعل مع المنشور.
- السياق المرتبط بالحالة.
- السرديات والخطابات المتكررة المرتبطة بها.

وبعد جمع البيانات، تم إجراء تحليل كمي ونوعي للحالات الموثقة. ركز التحليل الكمي على قياس توزيع الحالات وفق الأنواع والفئات المستهدفة والمنصات ومستويات التفاعل، بينما ركز التحليل النوعي على فهم السرديات المتداولة والأنماط المتكررة والعلاقة بين خطاب الكراهية والتطورات السياسية والاجتماعية المرتبطة بها.

2.1- حدود البيانات والمنهجية

لا تهدف هذه النشرة إلى تقديم قياس شامل أو تمثيلي لحجم خطاب الكراهية في سوريا، وإنما إلى رصد وتحليل الاتجاهات والأنماط والسرديات الناشئة ضمن المحتوى الذي تم توثيقه خلال الفترة المشمولة بالرصد.

كما أن البيانات المرصودة لا تستند إلى عينة عشوائية أو ممثلة إحصائياً، وإنما إلى الحالات التي تمكن فريق الرصد من الوصول إليها وتوثيقها خلال فترة الرصد. وبالتالي فإن النتائج الواردة في هذه النشرة تعكس الأنماط والخطابات التي ظهرت ضمن المحتوى المرصود، ولا يمكن اعتبارها تقديراً لحجم الظاهرة على المستوى الوطني.

وتجدر الإشارة إلى أن عملية الرصد قد تتأثر بعوامل تتعلق بطبيعة المنصات الرقمية وإمكانية الوصول إلى المحتوى وآليات اختياره وتوثيقه، وهو ما قد ينتج عنه قدر من انحياز الاختيار. لذلك ينبغي التعامل مع النتائج بوصفها مؤشرات نوعية تساعد على فهم الاتجاهات والسرديات السائدة في الفضاء الرقمي السوري خلال الفترة المشمولة بالتقرير، وليس باعتبارها نتائج قابلة للتعميم الإحصائي على جميع أشكال خطاب الكراهية المتداولة عبر الإنترنت.

3 - لمحة عامة عن البيانات المرصودة

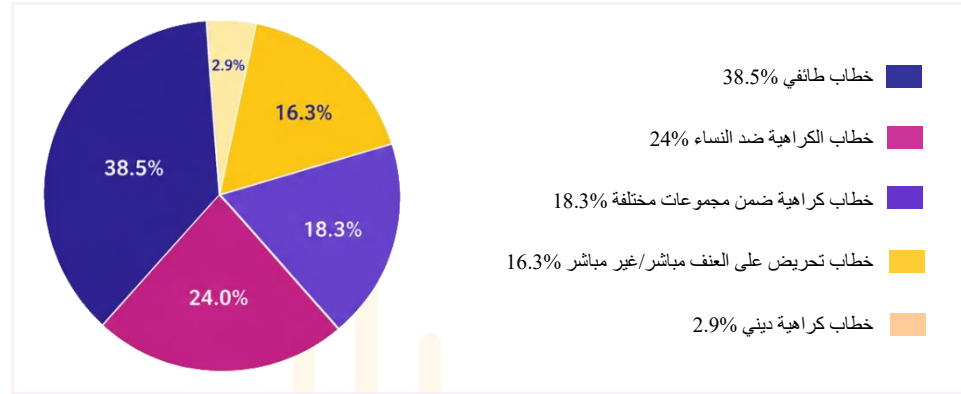
يعرض هذا القسم أبرز المؤشرات الكمية المستخلصة من الحالات المرصودة خلال شهري نيسان وأيار 2025، بما يشمل أنواع الخطاب الأكثر انتشاراً، والفئات المستهدفة، والمنصات المستخدمة، ومستويات التفاعل، وأنواع الحسابات التي ساهمت في نشر أو إعادة تداول المحتوى المرصود.

3.1- توزيع الحالات حسب نوع الخطاب

أظهرت البيانات أن خطاب الكراهية الطائفي كان الشكل الأكثر انتشاراً بين الحالات المرصودة، يليه خطاب الكراهية ضد النساء، ثم الخطابات الموجهة ضد المجموعات الاجتماعية المختلفة، في حين شكل التحريض على العنف نسبة مهمة من المحتوى المرصود.

نوع الخطاب	العدد	النسبة
خطاب كراهية طائفي	40	38.5%
خطاب كراهية ضد النساء	25	24%
خطاب كراهية ضد مجموعات اجتماعية	19	18.3%
خطاب تحريض على العنف	17	16.3%
خطاب كراهية ديني	3	2.9%
الإجمالي	104	100%

وبصورة عامة، تكشف البيانات أن خطاب الكراهية خلال شهري نيسان وأيار لم يقتصر على التعبير عن مواقف أو آراء متشددة، بل اتخذ في عدد كبير من الحالات أشكالاً تقوم على الوصم الجماعي والإقصاء والتحريض والتجريم الجماعي لفئات محددة من المجتمع، بما يسهم في إعادة إنتاج الانقسامات القائمة على أسس طائفية أو قومية أو جنسية وتعزيز الاستقطاب داخل الفضاء الرقمي السوري.



3.2- توزيع الحالات حسب الفئة المستهدفة

أظهرت البيانات أن الجماعات الطائفية وخاصة الدروز والعلويون كانت الفئة الأكثر تعرضاً لخطاب الكراهية والتحريض خلال الفترة المشمولة بالرصد، تلتها النساء ثم المجموعات العرقية، في حين استهدفت حالات أخرى فئات اجتماعية وسياسية ومناطقية متنوعة.

الفئة المستهدفة	جماعات طائفية	النساء	حالات أخرى	مجموعات عرقية	صحفيات	شخصيات عامة	ناشطات مدنيات
عدد الحالات	53	15	12	9	7	4	4
النسبة	51%	14.4%	11.5%	8.7%	6.7%	3.8%	3.8%

3.3- توزيع الحالات حسب المنصة الرقمية

أظهرت البيانات أن منصة فيسبوك كانت المنصة الرئيسية التي جرى من خلالها تداول المحتوى المرصود، حيث استحوذت على 102 حالة من أصل 104 حالة موثقة، أي ما يقارب 98.1% من إجمالي الحالات. في المقابل، سُجلت حالة واحدة فقط على منصة إنستغرام وحالة واحدة على منصة تلغرام.

المنصة	فيسبوك	إنستغرام	تلغرام	الإجمالي
عدد الحالات	102	1	1	102
النسبة	98.8%	0.96%	0.96%	100%

ويشير هذا التوزيع إلى استمرار هيمنة منصة فيسبوك على النقاشات العامة في السياق السوري، بما في ذلك المحتوى المرتبط بخطاب الكراهية والتحريض، الأمر الذي يجعلها المنصة الأكثر أهمية من حيث الرصد والمتابعة والاستجابة.

3.4- توزيع الحالات حسب مستوى التفاعل

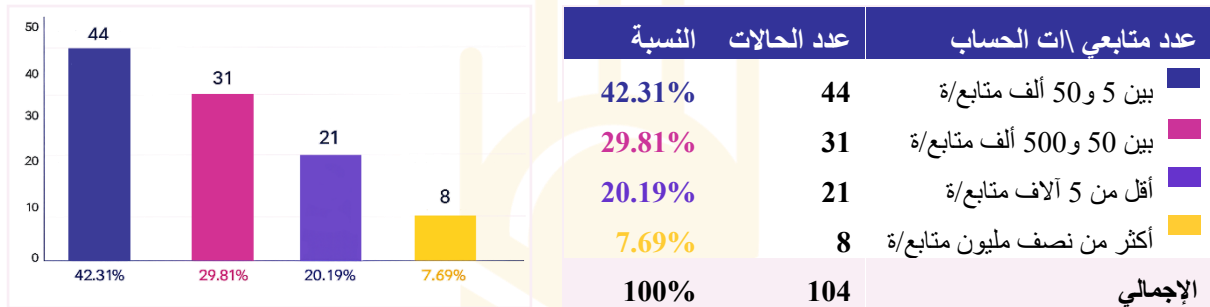
تم تحليل مستوى التفاعل مع الحالات المرصودة بهدف فهم مدى انتشار المحتوى وتأثيره المحتمل على الجمهور.

مستوى التفاعل	عدد الحالات	النسبة
أكثر من 5000 تفاعل	4	3.85%
500-5000 تفاعل	19	18.27%
500-50 تفاعل	48	46.15%
أقل من 50 تفاعلاً	33	31.73%
الإجمالي	104	100%

وتشير النتائج إلى أن غالبية المحتوى المرصود حقق مستويات تفاعل منخفضة إلى متوسطة، إلا أن نحو خمس الحالات تقريباً تجاوزت 500 تفاعل، وهو ما يعكس قدرة بعض المنشورات التحريضية أو الإقصائية على الوصول إلى جمهور واسع نسبياً. كما أظهرت المراجعة النوعية أن المنشورات المرتبطة بالقضايا الطائفية والقومية والسياسية كانت من بين أكثر المحتويات تحقيقاً للتفاعل، ما يشير إلى استمرار قدرة هذه الموضوعات على استقطاب الجمهور وإثارة النقاشات الحادة داخل الفضاء الرقمي السوري.

3.5- توزيع الحالات حسب حجم الحسابات الناشرة للمحتوى

أظهرت البيانات أن غالبية المحتوى المرصود نُشر عبر حسابات يتراوح عدد متابعيها بين 5 آلاف و500 ألف متابع/ة، حيث شكلت هذه الفئة ما يزيد على 70% من إجمالي الحالات المرصودة.



وتشير هذه النتائج إلى أن تداول خطاب الكراهية والتحريض لا يقتصر على الحسابات الكبرى أو الشخصيات ذات الجمهور الواسع جداً، بل ينتشر بصورة ملحوظة أيضاً عبر حسابات متوسطة الحجم تمتلك قدرة جيدة على الوصول والتأثير داخل المجتمعات الرقمية المختلفة.

كما أظهرت المقارنة بين حجم الحسابات ومستوى التفاعل وجود علاقة إيجابية عامة بين عدد المتابعين ومستويات التفاعل، إذ حققت الحسابات الأكبر حجماً مستويات تفاعل أعلى بصورة عامة، إلا أن هذه العلاقة لم تكن مطلقة، حيث تمكنت بعض الحسابات الصغيرة والمتوسطة من تحقيق مستويات تفاعل مرتفعة أيضاً، ما يشير إلى أهمية طبيعة المحتوى والسياق المرتبط به إلى جانب حجم الجمهور.

3.6- توزيع الحالات حسب نوع الحساب

أظهرت البيانات أن المحتوى المرصود نُشر عبر أنواع مختلفة من الحسابات والصفحات، وجاءت الحسابات الشخصية في المرتبة الأولى، تلتها حسابات الناشطين والمؤثرين، ثم الصفحات الإعلامية والشخصيات العامة.

نوع الحساب	حساب شخصي	ناشط/مؤثر	صفحة إعلامية	شخصية عامة	مجهول
عدد الحالات	27	25	18	18	16
النسب	25.96%		17.31%	17.31%	15.38%

وتشير هذه النتائج إلى أن خطاب الكراهية والتحريض لا يقتصر على الحسابات المجهولة أو الهامشية، بل يشارك في إنتاجه أو إعادة نشره أيضاً فاعلون يتمتعون بمتابعة وتأثير نسبي على منصات التواصل الاجتماعي، بما في ذلك ناشطون ومؤثرون وصفحات إعلامية وشخصيات عامة. كما تُظهر النتائج أن الحسابات الشخصية شكلت مصدراً مهماً للمحتوى المرصود، ما يعكس انتشار الخطابات الإقصائية والتحريضية خارج الدوائر المنظمة أو الصفحات المتخصصة.

وتزيد مشاركة هذه الفئات المختلفة في إنتاج أو إعادة نشر المحتوى التحريضي من احتمالية وصوله إلى جمهور أوسع، وتساهم في إعادة تدويره عبر التفاعل والمشاركة وإعادة النشر، الأمر الذي يعزز حضوره في النقاشات العامة على المنصات الرقمية.

3.7- الحسابات والصفحات الأكثر حضوراً ضمن الحالات المرصودة

أظهرت البيانات تكرار ظهور عدد من الحسابات والصفحات ضمن الحالات المرصودة خلال الفترة المشمولة بالتقرير. ومن بين أبرز الحسابات والأسماء التي تكرر حضورها في المحتوى المرصود: Hamza Khalil، وتامر تركماني، وأبو عمر أقليبات، وأحمد العقدة، وأبو دجاجة بن غياث، إضافة إلى عدد من الحسابات والصفحات الأخرى مثل Eva Rachdouni والمرصد السوري وصاحب الأنف الطويل.

كما أظهرت المراجعة النوعية للحالات المرصودة تكرار تداول محتوى صادر عن عدد من الشخصيات الدينية والإعلامية عبر منصات وصفحات متعددة. ومن بين الأمثلة البارزة مقاطع فيديو وخطابات منسوبة إلى الشيخ أبو مالك، مفتي مدينة أعزاز، تضمنت في بعض الحالات خطاباً يستهدف الجماعات الطائفية، وخاصة الطائفة العلوية، ويستخدم لغة تحريضية أو انتقامية. كما برز اسم خالد التلاوي، الذي يعزف نفسه كإعلامي، من خلال مقاطع فيديو جرى تداولها على نطاق واسع وتضمنت خطاباً موجهاً ضد الجماعات الطائفية، ولا سيما العلويين والدروز، إضافة إلى بعض الفئات الاجتماعية الأخرى.

وأظهرت الحالات المرصودة أيضاً كيف يمكن لخطاب الكراهية أن يعيد إنتاج نفسه عبر التفاعل المتبادل بين المستخدمين والمنصات، حيث تم رصد منشورات تتضمن خطاباً طائفاً أو تحريضاً ضد جماعة معينة، قبل أن يعاد نشرها أو الرد عليها بخطاب مماثل يستهدف الجماعة المقابلة. ويعكس ذلك الطبيعة التفاعلية لخطاب الكراهية على المنصات الرقمية، وقدرته على تغذية الاستقطاب وإعادة إنتاج السرديات الإقصائية بين مختلف المكونات المجتمعية.

4 - الأحداث والمحفزات المرتبطة بتصاعد خطاب الكراهية والتحريض

أظهرت البيانات أن خطاب الكراهية والتحريض خلال شهري نيسان وأيار 2025 لم يكن منفصلاً عن السياق السياسي والأمني والاجتماعي في سوريا، بل ارتبط بشكل وثيق بعدد من الأحداث والتطورات التي شكلت محفزات مباشرة أو غير مباشرة لتصاعد الخطاب الإقصائية والتحريضية على منصات التواصل الاجتماعي. وقد ساهمت هذه الأحداث في إعادة تنشيط السرديات الطائفية والقومية والجنديرية والسياسية، وفي زيادة مستويات التفاعل مع المحتوى التحريضي والكراهية الموجهة ضد أفراد أو جماعات محددة.

أولاً: التوترات المرتبطة بمحافظة السويداء والطائفة الدرزية

شكلت التطورات المرتبطة بمحافظة السويداء أحد أبرز محفزات خطاب الكراهية والتحريض خلال فترة الرصد. وارتبط جزء مهم من المحتوى المرصود بالجدل الذي أثارته تصريحات ومواقف شخصيات محلية بارزة، وعلى رأسها شادي مرشد، إضافة إلى النقاشات المتعلقة بمستقبل إدارة المحافظة والعلاقة مع السلطة الانتقالية.

كما ساهمت الشائعات المتداولة حول احتمال تنفيذ عملية عسكرية جديدة ضد السويداء في تصاعد الخطاب التحريضي على منصات التواصل الاجتماعي، حيث انتشرت منشورات تدعو إلى الانتقام أو العقاب الجماعي، وتضمنت في بعض الحالات تهديدات مباشرة وإشارات إلى ممارسات إذلال رمزية، من بينها الدعوات إلى قص الشوارب بوصفها وسيلة للإهانة الجماعية وإخضاع الخصوم. وأظهرت الحالات المرصودة أن جزءاً من النقاشات المرتبطة بهذه الأحداث انتقل من تناول المواقف السياسية أو الأمنية إلى استهداف أبناء الطائفة الدرزية بصورة جماعية، واستخدام أوصاف واتهامات قائمة على الانتماء الطائفي، بما يعكس تحول بعض الأحداث السياسية إلى محفز لإعادة إنتاج خطاب الكراهية القائم على الهوية والانتماء.

ثانياً: النقاشات المتعلقة بالعدالة الانتقالية والانتهاكات السابقة

أظهرت البيانات أن النقاشات المرتبطة بالمساءلة والعدالة الانتقالية والانتهاكات المرتكبة خلال سنوات النزاع شكلت بدورها محفزاً لتصاعد الخطاب الطائفي والتحريضي. ومن أبرز الأمثلة خلال فترة الرصد اعتقال أمجد يوسف، المتهم بالمشاركة في مجزرة

التضامن، وما رافق ذلك من إعادة تداول واسعة لمقاطع الفيديو المرتبطة بالمجزرة على منصات التواصل الاجتماعي وقضية تغييب الدكتورة رانيا العباسي وزوجها وأبنائها السنة ورغم أن جزءاً كبيراً من النقاشات ركز على المطالبة بالمحاسبة والعدالة، إلا أن عدداً من المنشورات والتعليقات تجاوز مسألة الأفراد أو الجهات المتهمه، واتجه نحو تحميل جماعات دينية أو طائفية بأكملها مسؤولية الانتهاكات، بما ساهم في إعادة إنتاج منطق المسؤولية الجماعية وتعزيز الخطابات القائمة على الوصم الطائفي.

ثالثاً: التطورات المرتبطة بمناطق شمال وشرق سوريا

برزت التطورات السياسية والإدارية المرتبطة بمناطق شمال وشرق سوريا كأحد المحفزات الرئيسية للخطابات القومية والإثنية خلال فترة الرصد. فقد ارتبط عدد من الحالات بالنقاشات المتعلقة بدور قوات سوريا الديمقراطية (قسد) أو بالإدارة المحلية في تلك المناطق، حيث جرى في بعض الحالات تعميم الانتقادات أو الاتهامات على الأكراد بصورة جماعية.

كما أظهرت البيانات تكرار خطابات تشكك في الانتماء الوطني للأكراد أو تربطهم بمشاريع سياسية أو عسكرية محددة، بما ساهم في إعادة إنتاج خطاب إقصائي قائم على الهوية القومية، وتحويل الخلافات السياسية إلى استهداف جماعي قائم على الانتماء الإثني.

رابعاً: اعتصام 17 نيسان والنقاشات السياسية العامة

شكل اعتصام 17 نيسان وما رافقه من نقاشات سياسية وإعلامية أحد أبرز الأحداث التي ارتبطت بارتفاع مستويات خطاب الكراهية والتحريض خلال فترة الرصد. وأظهرت الحالات المرصودة أن جانباً مهماً من الخطاب المرتبط بالاعتصام تمثل في تحول النقاش حول مشاركة النساء في الاعتصام إلى مساحة لخطاب الكراهية القائم على النوع الاجتماعي، حيث لم يقتصر الأمر على انتقاد المواقف أو الآراء، بل امتد إلى استهداف النساء المشاركات بشكل مباشر من خلال الإهانات والتشهير والتشكيك بالأخلاق والسلوك الشخصي. وتضمنت العديد من المنشورات أوصافاً مهينة ذات طابع جنسوي، واستخدمت لغة تقوم على الوصم والإقصاء بدلاً من مناقشة المطالب أو المواقف المطروحة. ويشير ذلك إلى أن الحدث لم يؤد فقط إلى تصاعد الاستقطاب في النقاش العام، بل كشف أيضاً عن استمرار استخدام خطاب الكراهية القائم على النوع الاجتماعي كأداة لاستهداف النساء ومعاقبتهم رمزياً على المشاركة في المجال العام.

كما أظهرت الحالات المرصودة تداخلاً بين خطاب الكراهية القائم على الموقف السياسي وخطاب الكراهية القائم على النوع الاجتماعي، حيث جرى في بعض الحالات استهداف المشاركات ليس فقط بسبب مواقفهن السياسية، وإنما أيضاً بسبب كونهن نساء حاضرات في الفضاء العام. ويشير ذلك إلى أن بعض الأحداث السياسية لا تؤدي فقط إلى تصاعد الاستقطاب السياسي، بل تخلق أيضاً بيئة تسمح بإعادة إنتاج أشكال متعددة ومتقاطعة من التمييز والكراهية.

خامساً: قضية خطف النساء وحادثة بتول علوش

شكلت قضية خطف النساء، ولا سيما حادثة اختفاء الشابة بتول علوش وما رافقها من تداول واسع للمعلومات والتكهنات على منصات التواصل الاجتماعي، إحدى المواد المحفزة لإنتاج خطاب الكراهية والتحريض خلال فترة الرصد. فقد تحولت القضية من حدث إنساني يستدعي المتابعة والمطالبة بكشف الحقائق إلى موضوع استُخدم في بعض المنشورات والتعليقات لتوجيه اتهامات جماعية واستهداف مجموعات دينية أو مناطقية بعينها.

وأظهرت البيانات أن جزءاً من التفاعل المرتبط بالقضية تضمن تعميمات وأحكاماً مسبقة وربطاً بين الحادثة وهويات جماعية، الأمر الذي ساهم في تأجيج التوترات المجتمعية وتعزيز السرديات القائمة على الشك والعداء تجاه فئات محددة. كما استُخدمت القضية في بعض الحالات لتغذية خطاب التخوين والتحريض والدعوات إلى الانتقام، بدلاً من التركيز على المسارات القانونية أو المطالبة بالمحاسبة الفردية للمسؤولين عن أي انتهاك محتمل.

سادساً: الكوارث والأزمات الإنسانية بوصفها محفزاً لخطاب الكراهية

أظهرت البيانات أيضاً أن بعض الكوارث والأزمات الإنسانية تحولت إلى مناسبة لإنتاج أو إعادة إنتاج خطاب الكراهية. ومن أبرز الأمثلة على ذلك المنشورات التي استهدفت أبناء محافظة دير الزور في سياق الفيضانات التي شهدتها المحافظة وما نتج عنها من أضرار إنسانية ومادية واسعة.

وتضمنت بعض المنشورات مظاهر شماتة أو سخرية أو تحميل للضحايا مسؤولية ما حدث لهم، فيما أعيد تداول بعض هذه المنشورات عبر أكثر من صفحة أو حساب باستخدام الصياغات نفسها أو رسائل متشابهة، ما ساهم في توسيع انتشار هذا النوع من الخطاب وإعادة إنتاجه ضمن دوائر أوسع من المستخدمين. وتعكس هذه الحالات تراجعاً في خطاب التضامن الإنساني أمام حضور السرديات الإقصائية والتحريضية المرتبطة بالهويات والانتماءات المكانية والاجتماعية.

5- السرديات الناشئة خلال فترة الرصد

إلى جانب المؤشرات الكمية المتعلقة بأنواع الخطاب والفئات المستهدفة، أظهرت مراجعة الحالات المرصودة خلال شهري نيسان وأيار 2025 وجود عدد من السرديات المتكررة التي ساهمت في إعادة إنتاج خطاب الكراهية والتحريض على منصات التواصل الاجتماعي. ولا تقتصر أهمية هذه السرديات على حجم انتشارها، بل تكمن أيضاً في قدرتها على إعادة تشكيل التصورات العامة تجاه جماعات أو فئات معينة وتعزيز أنماط الإقصاء والوصم والاستقطاب داخل النقاش العام. ويستعرض هذا القسم أبرز السرديات التي برزت خلال فترة الرصد، مع التركيز على المضامين والرسائل الأساسية التي تكررت عبر المحتوى المرصود.

السردية الأولى: تحميل العلويين والدروز مسؤولية جماعية عن التهديدات الأمنية والسياسية

مثلت هذه السردية إحدى أكثر السرديات حضوراً وتكراراً ضمن المحتوى المرصود خلال شهري نيسان وأيار، حيث ارتبطت نسبة كبيرة من حالات خطاب الكراهية والتحريض بخطابات تستهدف الطائفتين العلوية والدرزية بصورة مباشرة أو غير مباشرة.

وقد استندت هذه السردية إلى فكرة مركزية مفادها أن أفراد هاتين الطائفتين يتحملون بصورة جماعية مسؤولية أحداث سياسية أو أمنية أو انتهاكات وقعت في مراحل مختلفة من النزاع السوري، أو أن هذه المكونات تشكل عائقاً أمام الاستقرار أو العدالة أو التغيير السياسي. وفي عدد من الحالات، جرى الانتقال من مساءلة أفراد أو جهات محددة إلى تعميم الاتهامات على جماعات بأكملها استناداً إلى الانتماء الديني أو المذهبي.

- أبرز الرسائل التي روجت لها السردية

تكررت في المحتوى المرصود مجموعة من الرسائل الضمنية والصريحة، من أبرزها:

- ربط العلويين أو الدروز بممارسات أو انتهاكات ارتكبتها جهات أو أفراد محددون.
- التشكيك في وطنية هذه المكونات أو ولائها.
- تصويرها باعتبارها جماعات مستفيدة من النزاع أو معرقة لمسار التغيير.
- تبرير الإقصاء أو التهميش السياسي والاجتماعي لهذه الفئات.
- تصوير أفراد هذه المكونات باعتبارهم مسؤولين بصورة جماعية عن أفعال لا تربطهم بها علاقة مباشرة.

- الأدوات الخطابية المستخدمة

اعتمدت هذه السردية على مجموعة من الأدوات الخطابية المتكررة، من بينها:

- التعميم الجماعي.
- الوصم القائم على الهوية.
- استخدام أوصاف ومصطلحات تحقيرية.
- الربط بين الهوية الدينية والانتماء السياسي.
- إعادة إنتاج صور نمطية سلبية عن الجماعات المستهدفة.

كما تضمنت بعض الحالات دعوات مباشرة أو ضمنية إلى الإقصاء أو العقاب الجماعي، الأمر الذي أدى إلى انتقال الخطاب من مستوى التعبير عن الرأي إلى مستوى التحريض.

- العلاقة بالأحداث الجارية

ارتبط تصاعد هذه السردية بعدد من الأحداث والتطورات السياسية والأمنية خلال الفترة المشمولة بالرصد، بما في ذلك التوترات المرتبطة بمحافظة السويداء، والنقاشات المتعلقة بالعدالة الانتقالية والانتهاكات السابقة، ولا سيما عقب إعادة تداول قضية مجزرة التضامن واعتقال أمجد يوسف.

وقد أظهرت البيانات أن هذه الأحداث شكلت محفزاً لإعادة إنتاج خطاب قائم على الهوية، حيث جرى توظيفها لتوسيع نطاق الاتهام ليشمل جماعات بأكملها بدلاً من التركيز على المسؤوليات الفردية.

- أمثلة من الحالات المرصودة

أظهرت إحدى الحالات المرتبطة بالنقاشات حول مجزرة التضامن تعليقات حملت الطائفة العلوية بصورة جماعية مسؤولية الانتهاكات التي ارتكبتها شخصيات أو جهات محددة، ودعت إلى التعامل مع أفراد الطائفة باعتبارهم شركاء في تلك الجرائم.

كما تضمنت حالات أخرى مرتبطة بالتطورات في السويداء أوصافاً وتصنيفات جماعية للدرّوز باعتبارهم مصدر تهديد أو طرفاً مسؤولاً عن التوترات الجارية، مع دعوات إلى اتخاذ مواقف عقابية أو إقصائية تجاههم.

- أبرز المفردات والعبارات المستخدمة

أظهرت الحالات المرصودة تكرار مجموعة من المفردات والعبارات التي استخدمت في سياق الوصم أو التحريض أو نزع الشرعية عن الجماعات المستهدفة.

وفي الحالات المرتبطة بالطائفة الدرزية تكررت إشارات إلى "بني معروف" بصورة لم تقتصر على الوصف التعريفي، بل استخدمت في بعض المنشورات لتأطير الجماعة المستهدفة بصورة جماعية وربطها بمواقف أو أحداث معينة. كما برزت مفردات ذات حمولة رمزية قوية ارتبطت بالجدل الذي أعقب تصريحات شادي مرشد، حيث جرى تداول تعبيرات مثل "أهل الشرف" و"بلا شرف" في سياقات استقطابية استخدمت لتقسيم الأطراف المتنازعة أخلاقياً وسياسياً وإضفاء صفات جماعية عليها.

كما تكررت عبارات ذات دلالات تهديدية أو تحريضية مثل "قص الشوارب"، إضافة إلى أوصاف مثل "خونة" و"عملاء"، والتي استخدمت بصورة متكررة لنزع الشرعية عن الجماعات المستهدفة وتصويرها باعتبارها خارج الجماعة الوطنية أو غير جديرة بالمواطنة والانتماء.

السردية الثانية: التشكيك في انتماء الأكراد وشرعية حضورهم السياسي والإداري

برزت هذه السردية بصورة متكررة ضمن المحتوى المرصود خلال شهري نيسان وأيار، حيث استهدفت الأكراد من خلال خطابات تشكك في انتمائهم الوطني أو تصور وجودهم السياسي والإداري باعتباره تهديداً لوحدة الدولة أو المجتمع.

وقد ظهرت هذه السردية بصورة خاصة في النقاشات المرتبطة بقوات سوريا الديمقراطية (قسد) والتطورات السياسية والإدارية في مناطق شمال وشرق سوريا.

- أبرز الرسائل التي روجت لها السردية

تكررت في المحتوى المرصود مجموعة من الرسائل الضمنية والصريحة، من أبرزها:

- التشكيك في انتماء الأكراد إلى الهوية الوطنية السورية.
- ربط الأكراد بصورة جماعية بقوات سوريا الديمقراطية أو بحزب العمال الكردستاني.
- تصوير الحضور السياسي أو الإداري للأكراد باعتباره مشروعاً انفصالياً أو تهديداً لوحدة البلاد.
- تحميل الأكراد مسؤولية ممارسات أو قرارات صادرة عن جهات سياسية أو عسكرية محددة.
- تقديم الأكراد باعتبارهم جماعة ذات ولاءات خارجية أو مصالح متعارضة مع المصلحة الوطنية.

- الأدوات الخطابية المستخدمة

اعتمدت هذه السردية على مجموعة من الأدوات الخطابية المتكررة، من بينها:

- التعميم على جماعة إثنية كاملة.
- الخلط بين الهوية القومية والانتماء السياسي.
- استخدام أوصاف ومصطلحات إقصائية أو تحقيرية.
- اختزال جماعة كاملة في سلوك أو مواقف جهات سياسية أو عسكرية محددة.
- تصوير الاختلاف السياسي أو الإداري بوصفه تهديداً وجودياً.

- العلاقة بالأحداث الجارية

ارتبط تصاعد هذه السردية بعدد من التطورات السياسية والإدارية في مناطق شمال وشرق سوريا، ولا سيما التوترات المرتبطة بإدارة المؤسسات العامة ودور قوات سوريا الديمقراطية في المنطقة.

كما ارتبطت بعض الحالات بالنقاشات التي أثارت حول مؤسسات الإدارة المحلية، وما رافقها من جدل حول الهوية واللغة والانتماء السياسي.

- أمثلة من الحالات المرصودة

تضمنت إحدى الحالات تعليقات حملت الأكراد بصورة جماعية مسؤولية توترات سياسية أو إدارية مرتبطة بمؤسسات محلية في شمال وشرق سوريا، رغم أن الحدث كان مرتبطاً بجهات محددة.

كما أظهرت حالات أخرى استخدام أوصاف تحقيرية تجاه الأكراد في سياق الحديث عن قوات سوريا الديمقراطية، حيث جرى التعامل مع الهوية الكردية والانتماء إلى جهة سياسية أو عسكرية باعتبارهما أمراً واحداً.

- أبرز المفردات والعبارات المستخدمة

أظهرت الحالات المرصودة تكرار عدد من المصطلحات والعبارات المستخدمة في سياق الوصم أو الإقصاء أو نزع الشرعية عن الأكراد، من أبرزها "قنديلي" و"بويجي" و"مستوطن" و"انفصالي". ولم يقتصر استخدام هذه المصطلحات على الإشارة إلى جهات سياسية أو عسكرية محددة، بل استُخدمت في العديد من الحالات لتوصيف الأكراد بصورة جماعية أو للتشكيك في انتمائهم الوطني وشرعية وجودهم السياسي أو الاجتماعي.

كما أظهرت الحالات المرصودة تكرار مفردات وعبارات تربط الأكراد بمشاريع انفصالية أو بجهات خارجية، وتصورهم باعتبارهم جماعة ذات مصالح متعارضة مع المصلحة الوطنية أو تهديداً لوحدة البلاد. وأسهم استخدام هذه المصطلحات في

تبسيط التنوع السياسي والاجتماعي داخل المجتمع الكردي واختزاله في صور نمطية وأحكام جماعية، بما يعزز مناخ الإقصاء والاستقطاب داخل النقاش العام.

السردية الثالثة: استخدام التشهير والوصم الجندري لنزع الشرعية عن النساء المشاركات في المجال العام

مثلت هذه السردية إحدى أبرز السرديات المتكررة خلال فترة الرصد، حيث استهدفت النساء الحاضرات في المجال العام، بما في ذلك المشاركات في الفعاليات العامة والاحتجاجات المدنية، والصحفيات، والناشطات، والشخصيات العامة، والفنانات، من خلال خطابات قائمة على التشهير والطعن في السمعة والتشكيك في الأخلاق أو الأهلية للمشاركة في الشأن العام.

ولم يقتصر هذا الاستهداف على انتقاد المواقف أو الآراء التي تعبر عنها النساء، بل اتجه في كثير من الحالات إلى مهاجمة النساء أنفسهن عبر التشكيك في سلوكهن الشخصي أو أخلاقهن أو دوافعهن، بما يهدف إلى نزع الشرعية عن حضورهن ومشاركتهن في النقاشات العامة والأنشطة المدنية والسياسية.

كما برزت هذه السردية بصورة واضحة في المحتوى المرتبط باعتصام 17 نيسان، حيث تعرضت العديد من النساء المشاركات في الاعتصام لحملات تشهير وإهانات ذات طابع جندري وجنسي، ركزت على السمعة والسلوك الشخصي بدلاً من مناقشة المطالب أو المواقف التي طرحت خلال الاعتصام. وأظهرت الحالات المرصودة أن النساء كن أكثر عرضة من الرجال للاستهداف القائم على النوع الاجتماعي، حيث استخدمت ضدهن أوصاف مهينة وصور نمطية تهدف إلى التقليل من شرعية مشاركتهن في المجال العام.

وتكشف هذه الأنماط عن استمرار استخدام الخطاب الجندري التمييزي كأداة لإقصاء النساء من المجال العام ومعاقبتهم رمزياً على المشاركة السياسية أو المدنية أو الإعلامية، بما يحد من فرص مشاركتهن المتكافئة في النقاشات العامة وصنع الرأي العام.

- أبرز الرسائل التي روجت لها السردية

تكررت في المحتوى المرصود مجموعة من الرسائل الضمنية والصريحة، من أبرزها:

- التشكيك في أهلية النساء للمشاركة في الحياة العامة والنقاشات السياسية والمدنية.
- ربط مشاركة النساء في الشأن العام بالانحلال الأخلاقي أو السلوك غير المقبول اجتماعياً.
- تصوير النساء الناشطات أو الصحفيات باعتبارهن أدوات لمشاريع سياسية أو أجندات خارجية.
- استخدام السمعة الشخصية أو الحياة الخاصة كوسيلة للطعن في المواقف العامة. أو المطالب التي تطرحها النساء.
- تبرير استبعاد النساء أو التقليل من أهمية آرائهن ومشاركتهن.
- تصوير مشاركة النساء في الاحتجاجات أو الأنشطة المدنية باعتبارها سلوكاً غير مشروع أو مخالفاً للأدوار الاجتماعية المتوقعة منهن.

- البعد التقاطعي للسردية

أظهرت البيانات أن هذه السردية لم تكن جندرية فقط، بل اتسمت بطابع تقاطعي واضح مع السرديات الطائفية والقومية والسياسية.

ففي عدد من الحالات التي استهدفت نساء من خلفيات درزية أو علوية أو كردية، لم يقتصر الخطاب على الإساءة للمرأة المستهدفة، بل جرى استخدامها كوسيلة لاستهداف الجماعة التي تنتمي إليها. كما ظهرت حالات ارتبط فيها الاستهداف بمواقف النساء السياسية أو مشاركتهن في الفعاليات المدنية والاحتجاجات العامة، حيث تدخلت الإهانات الجندرية مع خطاب التخوين أو نزع الشرعية السياسية.

كما رُصدت حالات استخدمت فيها صور أو محتويات رقمية معدلة أو مجتزأة بهدف التشهير، أو السخرية أو الإيحاء بانعدام الشرف أو الخيانة، سواء بحق النساء المستهدفات أنفسهن أو بحق الجماعات التي ينتمين إليها. ويعكس ذلك تداخل أشكال متعددة من التمييز والإقصاء، حيث يُستخدم النوع الاجتماعي أحياناً كمدخل لاستهداف الانتماءات السياسية أو الطائفية أو القومية.

- الأدوات الخطابية المستخدمة

اعتمدت هذه السردية على مجموعة من الأدوات الخطابية المتكررة، من بينها:

- التشهير والطعن في السمعة.
- الإهانات ذات الطابع الجنسي أو الأخلاقي.
- استخدام الصور والمحتوى البصري لأغراض التشويه.
- نشر أو إعادة إنتاج صور نمطية جنسانية.
- التشكيك في الشرف أو السلوك الشخصي.
- الربط بين المرأة المستهدفة وبين جماعات أو انتماءات سياسية أو دينية معينة.

- أمثلة من الحالات المرصودة

أظهرت البيانات استهدافاً متكرراً لعدد من النساء الحاضرات في المجال العام، من بينهن فرح يوسف، ونور الأحمد، وآلاء عامر، وبتول علوش، وربما فليحان، حيث تعرضت هؤلاء النساء لأشكال مختلفة من التشهير والطعن في السمعة والتعليقات القائمة على النوع الاجتماعي.

كما تضمنت بعض الحالات تداول محتوى بصري أو منشورات تسعى إلى تصوير النساء المستهدفات باعتبارهن رمزاً لجماعات أو مكونات اجتماعية معينة، واستخدام ذلك لتبرير الهجوم عليهن أو على الجماعات المرتبطة بهن.

- أبرز المفردات والعبارات المستخدمة

تكررت في الحالات المرصودة مجموعة من المفردات والأوصاف المسيئة التي استهدفت النساء بصورة مباشرة، وتمحورت حول التشكيك في الأخلاق أو الشرف أو السلوك الشخصي، إضافة إلى استخدام أوصاف تهدف إلى نزع المصداقية عن النساء وتقليل قيمة مشاركتهن في النقاشات العامة.

كما تضمنت العديد من المنشورات عبارات مهينة ذات طابع جنسدي أو جنسي، بما في ذلك استخدام ألفاظ نابية مثل "شرموطة" و"حميئة" و"محمونة"، إلى جانب أوصاف مهينة أخرى استُخدمت للتشهير بالنساء أو السخرية منهن أو ربط مشاركتهن العامة بصفات أخلاقية سلبية بدلاً من مناقشة آرائهن أو مواقفهن. كما رُصد استخدام إهانات تستهدف المظهر الجسدي والشكل الخارجي للنساء، من خلال أوصاف مثل "بقرة" و"سمينة" وغيرها من التعبيرات التي تُستخدم للحط من الكرامة والسخرية من الهيئة الجسدية. وفي بعض الحالات، استُخدمت أوصاف مهينة بحق النساء الأكبر سناً تضمنت الإيحاء بأنهن "بحاجة إلى التحنيط" أو أنهن فقدن أهليتهن للمشاركة في الشأن العام بسبب العمر. وقد برز هذا النمط بشكل خاص في المحتوى المرتبط باعتصام 17 نيسان، حيث استُخدمت الإهانات الجنسانية والتشكيك بالشرف والسمعة، إلى جانب السخرية من المظهر الجسدي، كوسيلة رئيسية للهجوم على النساء المشاركات في الاعتصام.

التقاطعات بين السرديات

أظهرت البيانات أن هذه السردية لم تكن جندرية فقط، بل اتسمت بطابع تقاطعي واضح مع السرديات الطائفية والقومية والسياسية.

ففي عدد من الحالات التي استهدفت نساء من خلفيات درزية أو علوية أو كردية، لم يقتصر الخطاب على الإساءة للمرأة المستهدفة بوصفها امرأة، بل جرى استخدامها كوسيلة لاستهداف الجماعة التي تنتمي إليها.

وقد ظهرت منشورات وصور ومحتويات رقمية حاولت الربط بين النساء المستهدفات وبين صفات نمطية أو اتهامات أخلاقية بهدف تشويه صورة الجماعات الدينية أو القومية المرتبطة بهن.

كما رُصدت حالات استخدمت فيها صور أو محتويات رقمية معدلة أو مجتزأة لإظهار نساء من خلفيات درزية أو كردية في سياقات تهدف إلى السخرية، أو التشهير أو الإيحاء بالخيانة أو انعدام الشرف، وأحياناً عبر دمج رموز دينية أو سياسية أو عسكرية بهدف إنتاج رسائل عدائية تتجاوز استهداف الأفراد إلى استهداف الجماعات بأكملها.

وأظهرت الحالات المرصودة أيضاً تداخلاً واضحاً بين النوع الاجتماعي والمواقف السياسية أو المشاركة المدنية. ففي عدد من الحالات المرتبطة باعتصام 17 نيسان، لم يكن استهداف النساء مرتبطاً فقط بمواقفهن أو مشاركتهن في الاعتصام، بل اتخذ طابعاً جندياً واضحاً من خلال التشهير والإهانات الجنسية والتشكيك بالأخلاق والشرف، وهي أنماط لم تظهر بالمستوى نفسه في الخطاب الموجه للرجال المشاركين في الحدث ذاته.

ويعكس ذلك تداخل أشكال متعددة من التمييز والإقصاء، حيث يُستخدم النوع الاجتماعي أحياناً كمدخل لاستهداف الانتماءات السياسية أو الطائفية أو القومية، بما يؤدي إلى مضاعفة أشكال الوصم والتحريض الموجهة ضد النساء.

إعادة إنتاج خطاب الكراهية من خلال الخطاب المضاد

من أبرز النتائج التي كشفتها عملية الرصد أن خطاب الكراهية غالباً ما كان يولد خطاباً مضاداً يستخدم الأدوات نفسها والمنطق ذاته. فقد أظهرت البيانات حالات متعددة بدأت بمنشورات تتضمن خطاب كراهية أو تحريضاً ضد جماعة معينة، لتواجه بردود تتبنى خطاباً طائفيّاً أو إقصائياً مماثلاً ضد الجماعة المقابلة.

ويعكس هذا النمط وجود دائرة متبادلة من التحريض والكراهية، حيث يؤدي خطاب الكراهية إلى إنتاج خطاب مضاد مشابه، ما يساهم في إعادة تدوير الخطابات الإقصائية وتعزيز الاستقطاب المجتمعي بدلاً من الحد منه.

دلالات التقاطعية في السياق السوري

تشير هذه الأنماط إلى أن خطاب الكراهية في السياق السوري لا يقوم غالباً على عامل واحد، بل يتشكل من تداخل هويات وانتماءات متعددة تشمل الدين والطائفة والقومية والجنس والانتماء المناطقي والموقف السياسي.

ويؤدي هذا التداخل إلى مضاعفة أثر الخطاب على الفئات المستهدفة، كما يزيد من تعقيد آثاره الاجتماعية والنفسية والسياسية، ويجعل مواجهته أكثر صعوبة من التعامل مع أشكال التمييز أو الكراهية القائمة على عامل واحد فقط.

كما تكشف هذه النتائج أن العديد من السرديات المتداولة لا تستهدف الأفراد بسبب آرائهم أو أفعالهم فقط، بل بسبب الهويات والانتماءات التي يُنظر إليهم من خلالها، الأمر الذي يساهم في إعادة إنتاج الانقسامات الاجتماعية وتعزيز مناخات الاستقطاب وعدم الثقة بين مكونات المجتمع السوري المختلفة.

6- أبرز الملاحظات والاستنتاجات

- شكّل خطاب الكراهية الطائفي النمط الأكثر انتشاراً ضمن الحالات المرصودة، مع تركّز الاستهداف بشكل رئيسي على الطائفتين العلوية والدرزية.
- برزت السرديات المرتبطة بتحميل جماعات كاملة مسؤولية أفعال أو مواقف أفراد، واستخدام الانتماء الطائفي أو الإثني كمدخل للوصم والإقصاء ونزع الشرعية.
- استمرت الخطابات الموجهة ضد الأكراد في إعادة إنتاج سرديات التشكيك في الانتماء الوطني والحقوق السياسية، من خلال استخدام أوصاف ومصطلحات ذات دلالات إقصائية.
- شكّلت النساء، ولا سيما المشاركات في المجال العام والأنشطة المدنية، هدفاً متكرراً لخطابات التشهير والوصم الجندري والتشكيك بالأخلاق والشرف والسلوك الشخصي.
- أظهرت البيانات تداخلاً واضحاً بين أشكال مختلفة من خطاب الكراهية، حيث تقاطعت الانتماءات الجندرية والطائفية والإثنية والسياسية في عدد من الحالات المرصودة.
- ارتبط تصاعد خطاب الكراهية خلال فترة الرصد بعدد من الأحداث السياسية والاجتماعية، بما في ذلك التطورات المرتبطة بمحافظة السويداء، والنقاشات المتعلقة بشمال شرق سوريا، واعتصام 17 نيسان، ما يؤكد الدور المحوري للأحداث الجارية في تنشيط السرديات الإقصائية والتحريضية.
- أظهرت الحالات المرصودة أن خطاب الكراهية لا ينتشر فقط عبر الحسابات الكبرى، بل يتداول أيضاً من خلال حسابات متوسطة الحجم تمتلك قدرة واضحة على الوصول والتأثير في النقاشات العامة.